

Distr.: General
9 May 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المعني بمتابعة تمويل التنمية
٢٣-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨

تقرير منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية

أولاً - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها

١ - يُوصي منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يميل إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي ينعقد تحت إشراف المجلس، الاستنتاجات والتوصيات التالية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي:

متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١ - نحن، الوزراء والممثلين الرفيعي المستوى، وقد اجتمعنا في نيويورك في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ بمناسبة انعقاد المنتدى الثالث للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، نعرب عن تصميمنا على مواصلة العمل من أجل التنفيذ الكامل والسريع لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تستند إلى توافق آراء مونثيري لعام ٢٠٠٢ وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨. ونكرر تأكيد هدفنا المتمثل في القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة عن طريق النهوض بالنمو الاقتصادي الشامل للجميع، وحماية البيئة، وتشجيع الإدماج الاجتماعي. ونذكر بأن خطة عمل أديس أبابا تُوفّر إطاراً عالمياً لتمويل التنمية المستدامة، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتُساعد في تآطير وسائل تحقيق غاياتها بواسطة سياسات وإجراءات ملموسة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً أهمية اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة على جميع المستويات.



٢ - نلاحظ تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية الصادر عام ٢٠١٨، الذي يتضمن تقييم التقدم المحرز والثغرات القائمة، ويعرض الخيارات السياسية المتاحة في مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا، ويبحث التحديات الماثلة في تمويل جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥، وكذلك الهدف ١٧، المقرر استعراضها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨.

٣ - نرحب بالمناسبات التي عُقدت في إطار التحضير لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، بما في ذلك المؤتمر الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية وبوسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي عُقد في الدوحة يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٤ - نلاحظ التحسن الذي سُجل في بعض مجالات الاقتصاد العالمي، والذي شكل ركيزة التقدم المحرز في خطة السياسات العامة في جميع مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا، مع الإقرار في الوقت نفسه بتفاوت توزيع فوائد الانتعاش داخل البلدان والمناطق وفيما بينها. ويساورنا القلق إزاء استمرار هشاشة الاقتصاد العالمي في وجه التقلبات المالية والاقتصادية، ونشدد على الحاجة إلى معالجة مخاطر الأجل المتوسط، بما في ذلك تسبب ارتفاع أسعار الفائدة على الصعيد العالمي في تراجع تدفقات رأس المال إضرارا بمصالح البلدان النامية وزيادة المديونية المفرطة، وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار. ونلاحظ كذلك أن الاستثمارات الجيدة المستدامة والمسؤولة في الأجل الطويل، ولا سيما في البلدان الأشد احتياجا، تظل غير كافية للوفاء بأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا. وسوف نسعى إلى الاستفادة من زخم الاقتصاد العالمي لمعالجة ثغرات التنفيذ التي تكبح التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف. ونحن نكرس أنفسنا جماعيا للسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وإلى تعاون مثمر للجميع يمكن أن يعود بمكاسب مجدية على كل البلدان وجميع المناطق في العالم. ونؤكد من جديد التزامنا السياسي القوي بالقضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ ومكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وكفالة الحماية الدائمة للأرض ومواردها الطبيعية، بروح من الشراكة والتضامن العالميين، مع ضمان ألا يتخلف أي بلد أو أحد عن الركب.

٥ - نلتزم باتخاذ تدابير من بينها ثلاثة إجراءات رئيسية لدعم تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في السياق العالمي الحالي وهي: (أ) تيسير استخدام جميع مصادر التمويل، بما في ذلك التمويل المبتكر، على جميع المستويات، مع مراعاة استدامة المالية العامة والقدرة على تحمل الديون، والاعتراف بتباين أغراض تلك المصادر وخصائصها، الأمر الذي يجعل كلا منها مناسبا في سياقات وقطاعات مختلفة؛ (ب) العمل على مواءمة حوافز الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص على حد سواء مع التنمية المستدامة الطويلة الأجل؛ (ج) تفعيل الأطر المالية الوطنية باعتبارها مشاريع وسلاسل أعمال يمكن الاستثمار فيها. وسنضع في اعتبارنا أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بجرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية.

المسائل الشاملة

٦ - نوّكد من جديد التزامنا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وبالإعمال التام لما يتمتعن به من حقوق الإنسان في جميع عمليات صنع السياسات ووضع البرامج، بما في ذلك السياسات المالية العامة، والشؤون المالية والتعاون الإنمائي، وأسواق العمل، والمجالات الأخرى، مع الاعتراف الواجب بأعمال الرعاية حيث لا تزال الأدوار غير المتكافئة بين الجنسين تعرقل تقدم المرأة في المجال الاقتصادي. ونشدد على أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يزيد زيادة كبيرة على الصعيد العالمي إذا تمكّن كل بلد من تحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل الرسمية، وكذلك في مناصب القيادة على جميع مستويات صنع القرار. ونسلم بأهمية تحرير إمكانات النساء والفتيات، والحاجة إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات الضخمة لسد الثغرات في الموارد اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين. ونشدد على أهمية الاستثمار في بنى تحتية عالية الجودة وموثوقة تتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود وتراعي الاعتبارات الجنسانية. ونرحب بالجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ ميزانيات تراعي الاعتبارات الجنسانية، ونعترف بإسهام هذه الميزانيات في كفالة الشفافية والمشاركة المتكافئة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإيرادات والنفقات. ونشجع المؤسسات، على الصعيدين المحلي والدولي، على إيلاء مزيد من الاعتبار لتأثير سياساتها واستثماراتها في المساواة بين الجنسين. ونعيد أيضا تأكيد الحاجة إلى زيادة الفرص المتاحة للمشاركة التجارية للمملوكة للنساء من خلال بناء قدراتهن ومهاراتهن.

٧ - نوّكد على أن جميع ما نتخذه من إجراءات ينبغي أن يستند إلى التزامنا القوي بحماية وحفظ كوكبنا ومواردنا الطبيعية وتنوعنا البيولوجي ومناخنا. ونحن ندرك أهمية تجنب الأنشطة الضارة. ذلك أن تدهور البيئة وتغير المناخ وغيرهما من المخاطر البيئية كلها عوامل تهدد بنسف الإنجازات التي تحققت في الماضي وتقويض آفاق المستقبل. ومن اللازم أن نضمن إسهام جهودنا في تعزيز القدرة على الصمود في وجه هذه التهديدات. ونشير إلى بدء نفاذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وندعو إلى حشد مزيد من الإجراءات والدعم للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، مع مراعاة الاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما تلك المعرضة بشكل خاص للآثار السلبية لتغير المناخ.

٨ - نشدد بقوة على الدور الحاسم للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وننوه بما تنطوي عليه التكنولوجيا، الحالية والناشئة على حد سواء، من إمكانات لإحداث تحول إيجابي، وكذلك ما تطرحه من تحديات ومخاطر ينبغي معالجتها من خلال وضع السياسات والأطر التنظيمية المناسبة.

٩ - نسلم بأهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر بمجالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل. ونوّكد من جديد أهمية توفير خدمات الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية للجميع بما يتفق مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ونشجع على تقديم الدعم لبناء القدرات في هذا الصدد.

١٠ - نشدد على أن الاستثمار في إنشاء بنى تحتية عالية الجودة وموثوقة تتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود، بما يشمل قطاعات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي للجميع، شرطاً لا غنى عنه لتحقيق العديد من الأهداف التي نصبو إلى بلوغها. ونسلم بأن سد الفجوة القائمة فيما يتعلق بالبنى التحتية على الصعيد العالمي مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، وأن هناك تحديات كبرى لا تزال تحول دون توسيع نطاق استثمارات البنى التحتية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في مرحلة تصميم وإعداد المشاريع، وبخاصة في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، نلاحظ بقلق تراجعاً سنوياً في مشاركة القطاع الخاص في البنى التحتية منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا في عام ٢٠١٥. ونحن نتطلع إلى انعقاد المنتدى العالمي الثالث للبنى التحتية، المقرر في بالي، إندونيسيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وندعو المشاركين فيه إلى دعم البلدان النامية في بناء مجموعات متسلسلة من المشاريع. وسنبحث في إمكانية وضع صكوك جديدة لحشد الموارد اللازمة للاستثمار في البنى التحتية على المدى الطويل، بما في ذلك تطوير البنى التحتية باعتبارها فئة من فئات الأصول، مع التسليم بأنه يلزم القيام بمزيد من العمل من أجل تحسين فهم المخاطر المرتبطة بإنشاء صكوك سائلة مستمدة من أصول غير سائلة. ونسلم بأهمية الأدوار التي تؤديها المصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف في توجيه التمويل الإنمائي الطويل الأجل صوب إنشاء البنى التحتية في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونشدد على الأهمية القصوى للتنمية الصناعية بالنسبة إلى البلدان النامية، بوصفها رافداً مهماً من روافد النمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي وتوليد القيمة المضافة، كوسيلة لتحقيق التحول الهيكلي والاقتصادي. وسوف ندعم الجهود المتزايدة، تمثياً مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، من أجل الاستثمار في النهوض بالتنمية الصناعية المستدامة الشاملة للجميع بغية التصدي بصورة فعالة للتحديات الرئيسية، من قبيل تحقيق النمو المستدام وإيجاد فرص العمل، وتوفير الموارد وتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، والتلوث وتغير المناخ، وتبادل المعارف، والابتكار، والإدماج الاجتماعي. وفي هذا الصدد، نرحب أيضاً بالتعاون في هذا المجال داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وسائر المبادرات الجارية.

الموارد العامة المحلية

١١ - نلاحظ التقدم المحرز في تعبئة الموارد المحلية، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، ولكننا نؤكد استمرار وجود ثغرات كبيرة على مستوى التعبئة فيما بين كثير من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتقدمة النمو. وسنسعى إلى تعزيز عملية تحصيل الإيرادات وما يتصل بها من آليات المساءلة، وكذلك تحسين تقديم الخدمات العامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بسبل منها اتباع نهج على نطاق الحكومة بأكملها ووضع الاستراتيجيات المتوسطة الأجل لتوليد الإيرادات. ونقرّ بأنه لا تزال ثمة حاجة إلى مزيد من العمل فيما يتعلق برقمنة قطاع الأعمال التجارية والمعاملات المالية وأثرها على تحصيل الإيرادات الضريبية. ونشدد على ضرورة مساءلة الأطر الدولية عن آثار الرقمنة والعولمة، من خلال عملية قائمة على توافق الآراء. ونسلم بأهمية الإدارة المالية العامة من أجل تعزيز تعبئة الموارد المحلية ونشجع على منحها الأولوية في جميع أنواع التعاون الإنمائي،

بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم التقني، باستخدام آليات منها على سبيل المثال أداة صندوق النقد الدولي للتقييم التشخيصي للإدارة الضريبية. ونعتمد تطبيق التكنولوجيا في إدارات الضرائب كوسيلة لإنفاذ السياسات ومكافحة التهرب الضريبي، مع ضمان إطار ملائم لحماية خصوصية المواطنين وسرية البيانات. وينبغي أن تكون الجهود المبذولة في مجال التعاون الضريبي الدولي جهوداً عالمية من حيث النهج والنطاق، وأن تراعي تماماً احتياجات وقدرات البلدان كافة، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية. ونرحب ببرنامج عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. ونواصل حثّ الدول الأعضاء على تقديم الدعم للجنة ولهيئاتها الفرعية، من خلال الصندوق الاستئماني للتبرعات، من أجل تمكين اللجنة من الوفاء بولايتها، بسبل منها توفير الدعم لزيادة مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات اللجان الفرعية.

١٢ - نلاحظ بقلق بالغ أثر التدفقات المالية غير المشروعة، ولا سيما تلك الناجمة عن التهرب من دفع الضريبة والفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية، على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات وتنميتها، ولا سيما في البلدان النامية. ونلاحظ أن البلدان النامية هي الأكثر عرضة للأثر السلبي للتدفقات المالية غير المشروعة، وندعو الدول الأعضاء، في هذا الصدد، إلى كفالة التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، عند تعقبها، وفقاً لنظمها القانونية الوطنية والالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة بهدف إعادة الأصول المصادرة إلى الدول التي تطلب ذلك. ونلاحظ أيضاً بقلق أنه لا يُعاد إلا جزء صغير من الأصول المسروقة إلى بلدانها الأصلية. ونرحب بالجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز المعرفة وتوسيع نطاق فهم التحديات والفرص التي ينطوي عليها التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ونرحب بالتقدم المحرز في وضع ممارسات جيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة. وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة هذه الجهود، بما في ذلك من خلال المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية المعنية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية أو الإقليمية ذات الصلة. ونحن نعتز بأهمية الدور الذي تؤديه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، باعتبارها الصك الأكثر شمولاً وعالمية لمنع الفساد ومكافحته، في المساعدة على تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها، ونشدد على أن استرداد الموجودات بمقتضى الفصل الخامس المعنون استرداد الموجودات، هو مبدأ أساسي من مبادئ الاتفاقية. ونعترف أيضاً بالدور الذي تؤديه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها في النهوض بالتعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية. ونعرب عن قلقنا إزاء تزايد استخدام العملات المشفرة لأغراض الأنشطة غير المشروعة وفي هذا الصدد، نشجع الدول الأعضاء وسائر المنظمات المعنية على النظر في اتخاذ تدابير لمنع ومكافحة استخدامها غير المشروع؛ وسنعمل على تعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة وسنشجع البلدان والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة على مواصلة جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية، بناء على طلبها، من أجل تحسين قدرتها على منع التدفقات المالية غير المشروعة وكشفها ومكافحتها، لأغراض

منها مكافحة الفساد، وتوطيد الممارسات الجيدة في مجال إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة؛

١٣ - نلاحظ التقدم الذي أحرز عن طريق التعاون الضريبي الدولي، بما في ذلك تنفيذ المعايير المتفق عليها دولياً بشأن الشفافية الضريبية، من قبيل أعمال المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية. ونسلم بأن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتمكين البلدان النامية، ولا سيما أشد البلدان فقراً، من الاستفادة من هذه المعايير. ونلاحظ انعقاد المؤتمر العالمي الأول لمنتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية في شباط/فبراير ٢٠١٨، عن موضوع "الضرائب وأهداف التنمية المستدامة"، ونحيط علماً بالبيان الصادر عن شركاء المنتدى، بما في ذلك بيان التزامهم بدعم البلدان للقيام بدور قيادي في وضع استراتيجيات لتوليد الإيرادات في الأجل المتوسط. ونشجع كذلك الجهات الفاعلة الوطنية ذات الصلة على بذل الجهود اللازمة للتقليل من التلاعب بالتسعير التحويلي والتلاعب بقيم الفواتير التجارية من جانب الشركات المتعددة الجنسيات بغية تعزيز القاعدة الضريبية في البلدان المضيفة، مع مراعاة ضرورة قيام البلدان النامية بتدعيم عملية تعبئة مواردها المحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

١٤ - نلاحظ تنامي الزخم الذي تولده الاستثمارات والأنشطة المالية المستدامة، بما في ذلك الاستثمارات المؤثرة، وندعو الشركات الخاصة إلى اعتماد الممارسات المستدامة التي تعزز القيمة في الأجل الطويل. ونلاحظ أن إعادة تخصيص نسبة مئوية صغيرة من الأصول الخاضعة للإدارة لأغراض الاستثمارات الجيدة الطويلة الأجل في مجال التنمية المستدامة يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسوف نبحث سبل حفز المستثمرين المؤسسيين على اتباع نهج طويل الأجل، مع مراعاة المصلحة العامة. وينبغي أن يتضمن التفسير الصحيح للواجب الائتماني للمستثمرين على المدى البعيد جميع العوامل التي يكون لها تأثير مادي على العائدات، والتي تحرك أداء الاستثمارات في الأجل الطويل. وسنعمل على تعزيز الممارسات المؤسسية المستدامة، بما يشمل إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في عملية الإبلاغ التي تقوم بها الشركات حسب الاقتضاء، على أن تُترك للبلدان حرية تحديد التوازن المناسب بين القواعد الطوعية والإلزامية. ونشدد على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل عقد منتديات تضم أصحاب المصلحة المعنيين من أجل مناقشة مسألة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وتعميم فوائده. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى أن تواصل، في سياق تقريرها لعام ٢٠١٩، تحليل العلاقة بين الاستثمار في مجالات البيئة والمسائل الاجتماعية والحكومة من جهة والعائدات من جهة ثانية.

١٥ - نعترف بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في تعميم الخدمات المالية، لكننا نلاحظ أنه لا تزال هناك فجوات فيما يتعلق بالنساء والأشخاص في المناطق الريفية والنائية والمسنين والشباب والمهاجرين والأشخاص المشردين قسراً والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك فيما يتعلق بالمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم والأعمال والمؤسسات التجارية المنتمية إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، العاملة ضمن القطاعات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء. ونعترف

أيضا بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المصارف الإنمائية والتعاونيات ومؤسسات تمويل التنمية والأدوات المالية (مثل الكفالات والأسهم وتمويل الديون) في هذا المجال. ونعترف كذلك بأن النهوض بتعميم الخدمات المالية ممكن من خلال استخدام وسائل مبتكرة في مجال الوساطة المالية. وقد تساعد تطبيقات التكنولوجيا المالية الجديدة أيضا في خفض تكاليف التحويلات المالية. وإذ نلاحظ الإسهام الإيجابي للتحويلات في تلبية احتياجات الأسر المعيشية المتلقية، سنعمل على خفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام ٢٠٣٠ إلى أقل من ٣ في المائة من قيمة المبلغ المحوّل. ونؤكد الحاجة إلى أنظمة فعالة ومتناسبة لرصد أي مخاطر عامة أو استهلاكية قد تنشأ عن الخدمات المالية التي يُستعان فيها بالتكنولوجيا. وسوف نواصل توسيع نطاق أدوات التمويل المتاحة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

التعاون الإنمائي الدولي

١٦ - نرحب بالزيادة المسجلة في المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٦. ولئن تسنى عكس انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، فإننا نلاحظ انخفاضاً في حصة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى المعونة القطرية القابلة للبرمجة. ونلاحظ أيضاً أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تتركز بشدة في عدد قليل من تلك الدول، على الرغم من تزايد الأخطار المناخية التي تهدد العديد منها، سواء من حيث تواتر تلك الأخطار أو تقلبها أو حدتها. ونسلم بأن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكّل مصدراً رئيسياً للتمويل الخارجي بالنسبة للعديد من البلدان النامية غير الساحلية. ونسلم أيضاً بأن المساعدة الإنمائية الرسمية والأشكال الأخرى من التمويل بشروط تساهلية تظل مهمة بالنسبة للعديد من البلدان متوسطة الدخل. وتشجعنا تلك البلدان القليلة التي أوفت بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أو تجاوزه، وحققت هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة أو تجاوزه، في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً أو تجاوزه، ونهيب بمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية الوفاء بالتزاماتهم كل فيما يخصه. ونرحب بالتقدم المحرز في مجال وضع وحشد الدعم للآليات الابتكارية للتمويل الإضافي، وندعو المزيد من البلدان إلى أن تنضم طوعاً للمشاركة في تنفيذ آليات وصكوك وطرائق مبتكرة لا تثقل كاهل البلدان النامية. ونشجع البلدان على أن تواصل، بما في ذلك من خلال الفريق الرائد المعني بأساليب التمويل المبتكرة للتنمية، استكشاف المصادر والأدوات الجديدة للتمويل المبتكر من أجل تمويل أهداف التنمية المستدامة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني. ونذكر أنه من الأهمية بمكان أيضاً أن ندمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث ضمن برامج المساعدة الإنمائية وتمويل البنى التحتية، حسب الاقتضاء، مع إيلاء الاعتبار الواجب للوقاية وبما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. ونطلب إلى فرقة العامل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية أن تواصل، في إطار تقريرها لعام ٢٠١٩، مناقشة مسألة التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على مواجهة الكوارث في تمويل التنمية من أجل ضمان استدامة نتائج التنمية. وسنواصل عقد مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن مقترح وضع مقياس "مجموع الدعم الرسمي من أجل

التنمية المستدامة“، ونؤكد أن أي مقياس من هذا القبيل لن يقلل من أهمية الالتزامات المعلنة بالفعل. ونطلب إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات أن تضمّن تقريرها لعام ٢٠١٩ بيانا مفصلا لاستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان النامية.

١٧ - نرحب باستمرار الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التعاون الإنمائي وفعالته وأثره، وسائر الجهود الدولية المبذولة في مجال المالية العامة، بما في ذلك التقييد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها. ونتطلع إلى انعقاد منتدى التعاون الإنمائي، المقرر في نيويورك يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨، وما سستمنخض عنه من توجيهات بشأن السياسات وفرص بناء القدرات فيما يتعلق بالاستخدام الفعال للتمويل المختلط من أجل دعم أولويات البلدان النامية والجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ونلاحظ اقتراب موعد انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى الثالث للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال.

١٨ - نرحب بمساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم في التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه. ونلتزم أيضا بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي. ونحن نتطلع إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩.

١٩ - نرحب بالعمل الذي تضطلع به المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف دعما لخطة عام ٢٠٣٠ ونحيط علما بالجهود الجارية من أجل تعزيز التعاون والاتساق فيما بينها. ونلاحظ بقلق أن إمكانيات الحصول على تمويل بشروط تساهلية تنخفض بموازاة مع نمو دخل البلدان، وأن بعض البلدان قد لا يكون بمقدورها الحصول على ما يكفي من التمويل الميسور التكلفة من مصادر أخرى لتلبية احتياجاتها. ونحيط علما بالرغبة في إجراء تحليل أوسع نطاقا لتدابير جديدة، بناء على التجارب الحالية فيما يتعلق بالاستثناءات المتعلقة بالأهلية، لأغراض التمويل بشروط تساهلية والتقييمات المتعددة الأبعاد لمعالجة أوجه القصور التي تعترى تقييم التنمية و”الجاهزية للخروج من فئة أقل البلدان نموا” على أساس الدخل وحده. وفي هذا الصدد، نشجع المؤسسات المعنية على استخلاص الدروس من الجهود التي يبذلها كل منها لمعالجة الظروف المختلفة في كل بلد، وتحسين إدارة العمليات الانتقالية وعمليات الخروج من فئة أقل البلدان نموا. ونرحب بالجهود التي تبذلها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لمواصلة الاستفادة المثلى من ميزانيتها العمومية دعما لخطة عام ٢٠٣٠. ونسلم بتزايد دور المصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية وبأهميتها المحورية، إلى جانب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، في تعزيز الهيكل المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا السياق، نسلم بدور النادي الدولي لتمويل التنمية. ونلاحظ ما ينطوي عليه التمويل المختلط من إمكانيات، بما في ذلك قدرته على حشد أو تسخير أو حفز التمويل الإضافي، ونؤكد على ضرورة أن تكون المشاريع متمشية مع الأولويات الوطنية، وأن يكون لها أثر إنمائي طويل الأمد وأن تصبّ في المصلحة العامة، ونسلم في الوقت نفسه بأن أنواع التمويل التي يمكن أن تمثل طريقة التمويل الأكثر فعالية تختلف باختلاف مجالات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وندعو إلى المزيد من التحليل، في سياق عملية متابعة تمويل التنمية، بشأن كيفية تحقيق

إمكانات التمويل المختلط، بما في ذلك تأثيره على سد الفجوات في المساواة بين الجنسين، وبشأن تصميم أدوات التمويل المختلط من أجل الاستجابة للحالة الفريدة لكل بلد من البلدان، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

٢٠ - نذكر بالحاجة إلى الأخذ بمنهجيات شفافة للإبلاغ عن تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ من جميع المصادر ونرحب بالعمل الجاري في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونلاحظ بقلق التحديات التي تعترض الوصول إلى الموارد المالية من أجل التصدي لتغير المناخ في البلدان النامية، ولا سيما فيما يتصل بالتمويل اللازم للتكيف، مع التنويه بالزيادة الكبيرة في نطاق عمليات الصندوق الأخضر للمناخ. وفي هذا الصدد، ندعو الصندوق الأخضر للمناخ إلى كفاءة استفادة جميع البلدان النامية من الأدوات المالية المتاحة، تمشياً مع معايير الأهلية الخاصة بالصندوق.

التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية

٢١ - نلاحظ انتعاش النمو التجاري في عام ٢٠١٧، وإن كان ذلك بمعدلات منخفضة. ونلاحظ بقلق التراجع المسجل على مدى السنوات الأخيرة في صادرات أقل البلدان نمواً كنسبة من الإجمالي العالمي. ونؤكد مجدداً أن التجارة يمكن أن تسهم في النهوض بالتنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر، على النحو المسلم به في خطة عام ٢٠٣٠. ونشدد على أهمية استفادة جميع البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الفرص التجارية التي تتيحها الاتفاقات الثنائية والإقليمية والمحدودة الأطراف والمتعددة الأطراف. ونرحب بكل المبادرات الجارية لتمكين أقل البلدان نمواً من الوصول إلى الأسواق. وسوف نبحت السياسات الكفيلة بتشجيع النمو في مجال التجارة الإلكترونية العابرة للحدود، بما في ذلك لفائدة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

٢٢ - ندعو إلى تعزيز تمويل التجارة. ونشجع وكالات ائتمان التصدير ومصارف التنمية المتعددة الأطراف على استكشاف إمكانية مواصلة تطوير برامج تمويل التجارة وسلسلة الإمداد. ونشدد على أن مبادرة المعونة من أجل التجارة، وتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، والأنشطة المحددة الأهداف لبناء القدرات المتصلة بالتجارة، واستمرار الفرص التفضيلية لوصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق من الأمور الأساسية لإدماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في النظام التجاري الدولي. ونحيط علماً بالقرارات الوزارية التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى أن تواصل، في سياق تقريرها لعام ٢٠١٩، رصد ما يطرأ من تطورات فيما يتعلق بالثغرات القائمة في مجال تمويل التجارة، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

الديون والقدرة على تحمّل أعبائها

٢٣ - نلاحظ بقلق تفاقم التحديات الناشئة فيما يتعلق بديون البلدان النامية، ما يزيد من صعوبة التحديات المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونذكر أنه من المفيد التمييز بين

طرائق استخدام موارد الاقتراض، وأن الاستثمارات العامة الفعالة في البنى التحتية والقدرات الإنتاجية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، في إطار الإدارة المناسبة للدين العام، يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على الحيز المالي والقدرة على تحمل الديون. ونحن نشجع على مواصلة العمل في هذا الصدد، بما في ذلك بحث سبل إدماج هذا الجانب في تحليل الدين العام، ولا سيما من خلال استخدام أدوات تقييم الجودة، مع كفاءة التنبيه باستمرار وفي الوقت المناسب إلى مخاطر المديونية المفرطة. ونشدد على استمرار أهمية تحسين القدرات في مجال تحليل الديون وإدارتها، بسبل منها تحسين عمليات جمع البيانات وتقديم المساعدة التقنية وتوسيع نطاقها. وندعو إلى زيادة الشفافية، من جانب المدينين والدائنين على حد سواء. ومن شأن الأنشطة الرامية إلى بناء القدرات وتعزيز أطر السياسات العامة وتحسين تبادل المعلومات أن تساعد في تلافي حالات جديدة من المديونية المفرطة.

٢٤ - نسلّم بضرورة مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمّل الديون في الأجل الطويل باعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء. فالأثر المدمر الذي خلفه موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي عام ٢٠١٧ برهن على أن الآليات المبتكرة والمرنة، مثل صكوك الديون الحكومية المشروطة، يمكن أن تساهم في تخفيف الضغوط المالية في أوقات الأزمات. ونعزّم استكشاف ما تنطوي عليه صكوك الديون الابتكارية والبنود المتعلقة بالأعاصير، حسب الاقتضاء، من إمكانيات بالنسبة للبلدان والمناطق المعرضة للكوارث. ونلتزم ببحث الكيفية التي يمكن بها للآليات الرسمية لتعاون الدائنين أن تعالج بفعالية ما قد ينشأ مستقبلاً من حالات إعسار أكثر تعقيداً. ونعيد تأكيد أهمية أن تكون عمليات إعادة هيكلة الديون جيدة التوقيت ومنظمة وفعالة ومنصفة، وأن تتم عن طريق التفاوض بحسن نية. ونؤكد مجدداً أن على المدينين والدائنين العمل معاً لمنع حدوث حالات الديون التي لا يمكن تحملها وإيجاد الحلول لها. ونكرر تأكيد دعوتنا إلى العمل من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن مبادئ توجيهية تحدد مسؤوليات المدين والدائن في عمليات الاقتراض التي تتم في سياق الاقتراض السيادي وتقديم القروض السيادية، وذلك بالاستفادة من المبادرات القائمة، ونحيط علماً بالمبادئ المتعلقة بتشجيع الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين التي أصدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الصدد. ونطلب إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية أن تعمل، في سياق تقريرها لعام ٢٠١٩، على المضي قدماً في تحليل صكوك الديون الحكومية المشروطة، والسندات المرتبطة بالنتائج المحلي الإجمالي، وتغطية التأمين، وغير ذلك من الآليات المبتكرة، كوسيلة للحد من المخاطر التي تهدد الميزانيات العمومية السيادية، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل والاقتصادات المفتوحة الأكثر عرضة للكوارث.

معالجة المسائل العامة

٢٥ - سوف نواصل تعزيز تنسيق واتساق السياسات دولياً لتعزيز الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، وسنعمل أيضاً على الوقاية من مخاطر الأزمات المالية والتخفيف من آثارها. ونرحب بالتقدم المحرز في إصلاح الأنظمة المالية الدولية ونلتزم بتنفيذ

الإصلاحات المتفاوض بشأها مع التزام اليقظة في مراقبة العواقب غير المقصودة والحاجة إلى تحقيق التوازن بين أهداف الوصول إلى الائتمان من جهة والاستقرار المالي من جهة ثانية. ونحن ندرك الثغرات الجديدة التي يمكن أن تنجم عن الابتكارات المالية، بما في ذلك التمويل الرقمي. ونشدد على أن أعمال المصارف المراسلة تشكل وسيلة هامة لتيسير عمليات نقل الأموال عبر الحدود، وتمكّن المؤسسات المالية من الحصول على خدمات مالية بعمولات مختلفة وفي ولايات قضائية أجنبية، الأمر الذي يدعم تدفقات التحويلات. ونلاحظ بقلق تراجع أعمال المصارف المراسلة في العديد من المناطق وهو تراجع يمكن، إن لم يوضع له حد، أن يؤثر سلباً في النهوض بتعميم الخدمات المالية، ونرحب بالجهود التي تبذلها المنظمات الدولية، بما في ذلك مجلس تحقيق الاستقرار المالي ومجموعة العشرين، وكذلك القطاع الخاص، من أجل رصد ومعالجة الشواغل المتصلة بالتراجع المسجل في علاقات المراسلة المصرفية. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى أن تواصل، في إطار تقريرها لعام ٢٠١٩، رصد تراجع أعمال المصارف المراسلة والآثار المترتبة عليه، فضلاً عن العواقب غير المقصودة التي يمكن أن تنجم عن الأنظمة المالية الدولية.

٢٦ - نلاحظ الاستعراض العام الخامس عشر الجاري لخصص صندوق النقد الدولي، وتطلع إلى الاختتام الناجح لعملية إصلاح حافظة أسهم مجموعة البنك الدولي. وسنواصل عملنا على زيادة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية مع التركيز على أن يكون صندوق النقد الدولي في صميم هذه الشبكة وأن يكون قويا وقائما على الحصاص ومزوداً بالموارد الكافية. وندعم الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق بين مختلف عناصر شبكة الأمان المالي العالمية. ونحن ندرك قصور الاستجابة المالية التي يتيحها النظام الدولي للكوارث بوجه عام والحاجة إلى آليات أفضل للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها قبل وقوعها، وإلى أدوات الصرف السريع في مرحلة ما بعد الكوارث. ونحيط علماً بتزايد عدد مرافق التأمين الإقليمية الناجحة ضد المخاطر السيادية، مع التأكيد على أن الإدارة العالمية للمخاطر من شأنها أن توفر المزيد من الكفاءة في تنوع المخاطر والمزيد من الاستدامة والفعالية. وندعو مقدمي خدمات التعاون الإنمائي إلى دعم البلدان التي يتعذر عليها تحمل تكاليف المشاركة في هذه الآليات. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى فحص الأطر القائمة والنظر في أفضل الممارسات فيما يتعلق بالنهج التي تتبعها المصارف الإنمائية والمؤسسات المالية ذات الصلة في إدارة المخاطر، ثم الإبلاغ عما تتوصل إليه من نتائج في تقريرها لعام ٢٠١٩.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٢٧ - نؤكد من جديد أن من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر مبتكرات وتكنولوجيات جديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها. ونحن نظل ملتزمين بسد الفجوة الرقمية في الوصول إلى التكنولوجيا والقدرات ذات الصلة داخل البلدان وفيما بينها، بما في ذلك الفجوة بين الجنسين. ونسلم بأن التكنولوجيات الجديدة تؤثر في أداء أسواق العمل، مع ظهور أنواع جديدة من العمالة التي تحل في كثير من الأحيان محلّ الأنماط التقليدية للعمل. ونحيط علماً بالعمل الذي تضطلع به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، وندعوها في هذا الصدد إلى

مواصلة أعمالها بشأن هذا الموضوع. وسنعمل على دعم التعلم واكتساب المهارات مدى الحياة للجميع، بما في ذلك مهارات مباشرة الأعمال الحرة، وسنقوم بتكثيف وتعزيز سياسات وتدابير توفير العمالة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية للجميع، حسب الاقتضاء، مع بذل الجهود اللازمة من أجل معالجة أوجه التفاوت المستمرة بين الجنسين وتعزيز إدماج الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة. وسنشجع تطوير واستخدام البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك بناء القدرات في هذا المجال. وندعو فرقة العمل إلى النظر في تبعات التكنولوجيا المالية (المعروفة باسم fintech) واقتصاد المنتجات والخدمات غير الملموسة في تعميم الخدمات المالية والوصول إلى التمويل والتنظيم المالي، من أجل استخلاص استنتاجات بشأن سبل تكثيف السياسات ذات الصلة.

٢٨ - نكرر التأكيد على أن تنمية القدرات شرط أساسي لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأنها يجب أن تكون قطرية المنبع وملائمة للاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد، وأن تعكس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة. ونواصل دعم بناء قدرات البلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ونرحب بالزيادة الكبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية، ولكننا نلاحظ بقلق أن البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً لم تستفد منها بالقدر الكافي. ونرحب بالتقدم المحرز صوب إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا وتفعيل مصرف التكنولوجيا المخصص لأقل البلدان نمواً في تركيا، ونشجع جميع الشركاء في التنمية على تقديم المساعدة المالية والتقنية لضمان تشغيلها بشكل كامل وفعال. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى بحث الخيارات الممكنة لتحسين فرص وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات الملائمة والحلول المبتكرة والإبلاغ عن ذلك.

٢٩ - نتطلع إلى انعقاد المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة السنوي الثالث المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، المقرر في نيويورك، في ٥ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وإلى المناقشة التي ستجري في إطاره بشأن أهداف التنمية المستدامة المقرر استعراضها باستفاضة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، وبشأن التكنولوجيات القائمة، بما في ذلك معارف المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، وخرائط الطريق في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأثر التكنولوجيات الجديدة والناشئة في تمويل التنمية المستدامة، والتي سيُستترشد بها في الأعمال التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ ولمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٩.

البيانات والرصد والمتابعة

٣٠ - نسلم باستمرار ثغرات كبيرة في مجال البيانات، ولا سيما فيما يتعلق بالبيانات المصنفة، وبالخاصة إلى بذل جهود كبيرة لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية. ونشجع على تقديم المزيد من الدعم بمختلف أنواعه ومن جميع المصادر لفائدة البلدان النامية، بما في ذلك بناء قدراتها وتزويدها بالدعم التقني من أجل تعزيز نظمها الإحصائية الوطنية. وسنعزيز جهودنا الرامية إلى جمع وتحليل

ونشر بيانات مصنفة حسب الجنس والسن ونوع الإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، بما في ذلك على كل من الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، والإحصاءات الجنسانية من أجل تحسين تصميم السياسات وتنفيذها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى بحث الدور الذي يمكن أن تؤديه البيانات الضخمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣١ - نلاحظ إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية استجابة لإعلان مافيكيانو نيروبي الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الرابعة عشرة.

٣٢ - ندعو شركاء التعاون الإنمائي الدوليين والشائين وغيرهم من شركاء التعاون الإنمائي المحتملين إلى النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، لأغراض منها على الأخص دعم سفر ومشاركة ممثلين من البلدان النامية، وبوجه خاص من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في المنتدى السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. ونشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعم أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، بسبل منها تقديم التبرعات، بما يكفل تمكينها من إعداد تقارير واسعة النطاق تتسم بالتوازن والشمولية.

٣٣ - نقرر أن يُعقد المنتدى الرابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من ١٥ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وأن يشمل الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ونقرر أيضاً أن تُستخدم في المنتدى الطرائق التي طُبقت في منتدى عام ٢٠١٨. ونقرر كذلك أن ننظر في الوثيقة الختامية لمنتدى عام ٢٠١٩ في مدى الحاجة إلى عقد مؤتمر للمتابعة.

٣٤ - نطلب إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إصدار نسخة مسبقة غير محررة من تقريرها لعام ٢٠١٩، في موعد أقصاه نهاية شباط/فبراير ٢٠١٩، على أن يتم تحديثها بتضمينها أحدث البيانات عند إصدارها، من أجل تيسير القيام في الوقت المناسب بإعداد مشاريع الاستنتاجات والتوصيات.

ثانياً - معلومات أساسية

٢ - أنشأت الجمعية العامة، في قرارها ٣١٣/٦٩ المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، منتدى سنوياً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي معنياً بمتابعة تمويل التنمية، تكون المشاركة فيه عالمية على المستوى الحكومي الدولي (القرار ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ١٣٢). وتكون طرائق المشاركة في المنتدى هي نفسها المعمول بها في المؤتمرات الدولية المعنية بتمويل التنمية.

٣ - وواصلت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٢/٧٠، تحديد طرائق المنتدى وشجعت رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على التعاون مع الأمين العام في إعداد مذكرة معلومات بشأن الترتيبات المتخذة لعقد المنتدى الأول، الذي عقد في عام ٢٠١٦.

٤ - ودعت الجمعية العامة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قرارها ٢١٧/٧١، إلى النظر في إمكانية أن تُستخدم، في عام ٢٠١٧، الطرائق التي طُبِّقت في منتدى عام ٢٠١٦، والتي ورد بيانها في مذكرة إعلامية (E/FFDF/2016/INF/1). وفي الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي لمنتدى عام ٢٠١٧ (انظر E/FFDF/2017/3)، تقرر أن تُطبق في منتدى عام ٢٠١٨ الطرائق التي طُبِّقت في منتدى عام ٢٠١٧، وأن يُعقد منتدى عام ٢٠١٨ في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٥ - ويتضمّن هذا التقرير وقائع منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في عام ٢٠١٨.

٦ - وسيرد الموجز الذي أعدّه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٨، بما يشمل الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الوثيقة A/73/86-E/2018/68.

ثالثاً - متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٧ - نظر المنتدى في البند ٢ (متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) من جدول أعماله في جلساته من الأولى إلى الثامنة المعقودة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

ألف - الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٨ - نظر المنتدى في جلسته الرابعة، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، في البند الفرعي (أ) (الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، من البند ٢ من جدول أعماله.

جلسة تحاور مع الهيئات الحكومية الدولية التابعة للجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة

٩ - عقد المنتدى في جلسته الرابعة، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل، جلسة تحاور مع ممثلي الهيئات الحكومية الدولية التابعة للجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة واستمع إلى بيانات أدلى بها كل من رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تشيكيا)؛ وتيدور أوليانوفشي، رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وليستخا كغانياغو، رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية؛ ودومينيك بشارة، مديرة أمانة الشركات في مجموعة البنك الدولي؛ وميرزا حسن، عميد مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي؛ وأليكسي موجين، عميد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، عقد المنتدى جلستي تحاور مع المشاركين بشأن موضوعي "مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود" و "الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي"، ترأستهما رئيسة المجلس ويسرت المناقشة فيهما زين آشر، مذيعة أخبار في شبكة سي إن إن الدولية.

١١ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلت رئيسة المجلس بملاحظات ختامية.

الموضوع ١، "مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود"

- ١٢ - استمع الحضور إلى عروض قدمها المشاركون في جلسة التحوار التالية أسماؤهم: أبارنا سوراماني، المديرية التنفيذية لشؤون الهند في مجموعة البنك الدولي؛ ونانسي هورسمان، المديرية التنفيذية لشؤون كندا في صندوق النقد الدولي؛ وجيري ماثيوز ماتجيا، نائب رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (جنوب أفريقيا).
١٣ - وأدلت أيضا ببيان السيدة مامي ميزوتوري، الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث.
١٤ - وفي جلسة التحوار التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو اليابان، وكوبا، وجمهورية إيران الإسلامية.

الموضوع ٢، "الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي"

- ١٥ - استمع الحضور إلى عروض قدمها المشاركون في جلسة التحوار التالية أسماؤهم: ماساكي كايزوكا، المدير التنفيذي لشؤون اليابان في صندوق النقد الدولي؛ وإيرفيه دو فيلروشيه، المدير التنفيذي لشؤون فرنسا في مجموعة البنك الدولي؛ وفرانسيسكو دوارتي لوبيز، الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة؛ ومارتن كريينوم، رئيس لجنة الشؤون المالية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
١٦ - وفي جلسة التحوار التي تلت ذلك، أدلى ممثل غواتيمالا ببيان.
١٧ - وأدلى ببيان أيضا ممثل منظمة Action Aid، وهي إحدى المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدة لدى المؤتمرات الدولية السابقة المعنية بتمويل التنمية.

باء - المناقشة العامة

- ١٨ - عقد المنتدى مناقشته العامة في إطار البند الفرعي (ب) (مناقشة عامة) من البند ٢ من جدول الأعمال في جلساته من الثانية إلى الثامنة، المعقودة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨.
١٩ - واستمع المنتدى في جلسته الثانية، المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها المشاركون التالية أسماؤهم: سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي في مصر (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ ونيفين ميميك، مفوض التعاون والتنمية على الصعيد الدولي بالمفوضية الأوروبية (باسم الاتحاد الأوروبي)؛ ومحمد عاصم، وزير خارجية ملديف (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)؛ وبامبانغ ب. س. برودجونغورو، وزير التخطيط الإنمائي الوطني ورئيس الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي في إندونيسيا؛ وأبو المعال عبد المحيط، وزير مالية بنغلاديش؛ ومصطفى مستور، وزير اقتصاد أفغانستان؛ وفيض الدين قهارزاده، وزير مالية طاجيكستان؛ ومحمد عثمان سليمان الركابي، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في السودان؛ وريجيس إيمونغولت، وزير الاقتصاد والتخطيط وإعداد برامج التنمية المستدامة في غابون؛ وجورج غيان - بافور، وزير التخطيط في غانا؛ وب. أ. شيناماسا، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في زيمبابوي؛ وكازي شوفوقول عزام، نائب وزير المالية في بنغلاديش (باسم مجموعة أقل البلدان نموا)؛ وباري إيمانويل رافاترولازا، وزير الدولة في وزارة الخارجية والمسؤول عن التعاون الإنمائي في مدغشقر.
٢٠ - واستمع المنتدى في جلسته الثالثة، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها المشاركون التالية أسماؤهم: تودور أوليانوفشي، وزير الخارجية والتكامل الأوروبي في جمهورية مولدوفا؛ وخورخي أريزا

مونتسيرات، وزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وتيريزا ريبيرو، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال؛ وألكسندر أ. بانكين، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي.

٢١ - واستمع المنتدى في جلسته الرابعة، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها المشاركون التالية أسماؤهم: يغان رودريغيز، نائب وزير الاقتصاد والتخطيط والتنمية في الجمهورية الدومينيكية؛ ولورد ومبلدون أحمد، وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ ويوري ستيرك، نائب وزير خارجية بلغاريا؛ وسيرغي كيسليستسيا، نائب وزير خارجية أوكرانيا؛ ودان نيكولايسكو، وزير الدولة للشؤون الخارجية في رومانيا؛ وميغيل أنجيل موير، أمين التخطيط وإعداد البرامج في مكتب رئيس غواتيمالا.

٢٢ - واستمع المنتدى في جلسته الخامسة، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها المشاركون التالية أسماؤهم: أدماسو نيببي، وزير الدولة لشؤون المالية والتعاون الاقتصادي في إثيوبيا؛ وروبرتو فلوريس برموديز، السفير والمستشار الخاص لدى وزارة الخارجية والتعاون الدولي في هندوراس (باسم مجموعة البلدان المقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل، والتي تضم أذربيجان، وأرمينيا، وبنما، وبيلاروس، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، والفلبين، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس)؛ وأكتريمي بولاجي، المتحدث باسم وزارة خارجية نيجيريا (باسم المجموعة الأفريقية)؛ وروبرتو فلوريس برموديز، السفير والمستشار الخاص لدى وزارة الخارجية والتعاون الدولي في هندوراس؛ وكايولا أغنيس سيامي، الأمينة الدائمة في وزارة التجارة والصناعة في زامبيا.

٢٣ - واستمع المنتدى في جلسته السادسة، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها المشاركون التالية أسماؤهم: سرجيو لوندونيو زوريك، مدير عام الوكالة الرئاسية للتعاون في كولومبيا؛ ودومينيك زيلر، مدير عام في وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا؛ وخورخي ألبرتو فيرير رودريغيز، الوزير المستشار في وزارة خارجية كوبا؛ وفايا شاه، المديرية المساعدة في وزارة الخارجية والتجارة في أستراليا؛ وكايسا أولوفسغارد، السفيرة المعنية بخطة عام ٢٠٣٠ بوزارة خارجية السويد؛ وجيتش سارما أنومولا، الوزير المفوض في وزارة خارجية الهند؛ ومريام جاشي، رئيسة المجموعة القيادية المعنية بالتمويل المبتكر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ ورئيسة لجنة التربية والعلم والثقافة في برلمان جورجيا؛ ولويجي دي تشيارا، مدير عام التعاون الإنمائي في وزارة الخارجية والتعاون الدولي ورئيس وحدة الاستراتيجية والعمليات العالمية والمنظمات الدولية في إيطاليا؛ وناتاشا فروجد، المديرية في وكالة التنمية والتعاون في سويسرا؛ وستيفن بوتر، مدير تنسيق سياسات المساعدة الدولية في إدارة الشؤون العالمية في كندا؛ ونويل غونزاليس سيغورا، مدير عام التخطيط والسياسات في وكالة التعاون الإنمائي الدولي في المكسيك (باسم المكسيك، وإندونيسيا، وجمهورية كوريا، وتركيا، وأستراليا)؛ وكيشا ماكغواير، الممثلة الدائمة لغرينادا لدى الأمم المتحدة (باسم الجماعة الكاريبية)؛ وروين أرماندو إسكالانتي هاسبون، الممثلة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ وزياكسو ما، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة؛ وخوسيه لويس فيالو روشا، الممثل الدائم لكابو فيردي لدى الأمم المتحدة؛ وآمال مدللي، الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة؛ ونويل غونزاليس سيغورا، مدير عام التخطيط والسياسات في وكالة التعاون الدولي من أجل التنمية في المكسيك؛ وكاي ساور، الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة؛ وأديكالي فوداي سوماه، الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة.

- ٢٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بيانات ممثلو باراغواي (باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية)، والمغرب، وجنوب أفريقيا، وأيرلندا، ودولة فلسطين، والبرازيل.
- ٢٥ - واستمع المنتدى في جلسته السابعة، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها المشاركون التالية أسماءهم: هور داريث، وكيل وزارة التخطيط في كمبوديا؛ وتشارلز نتواغا، الممثل الدائم لبوتسوانا لدى الأمم المتحدة؛ وهيلينا ديل كارمن يانيز لوزا، نائبة الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة؛ وخايمي هيرميديا كاستيلو، نائب الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة؛ ورولان دو كاسترو كوردوبا، نائب الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة.
- ٢٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بيانات ممثلو الجزائر وتشاد وجمهورية إيران الإسلامية.
- ٢٧ - واستمع المنتدى في جلسته الثامنة، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها المشاركون التالية أسماءهم: ميليتون أليخاندررو أروتشا رويز، الممثل الدائم لبنيما لدى الأمم المتحدة؛ وسيما سامي إ. مجوث، الممثلة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة؛ ومارتن غارسيا موريتان، الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة؛ ونونتاوات شاندرتري، نائب الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة؛ وكيرا كريستيان دنغانان أروشينيا، نائبة الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة؛ وبارك تشول - جو، نائب الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة؛ وكييلي إكيلس - كوري، ممثلة الولايات المتحدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وماي - إلين ستينر، نائبة الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة.
- ٢٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بيانات ممثلو ليبيريا، ونيبال، والإمارات العربية المتحدة، وأنغولا، والعراق، وأرمينيا.
- ٢٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلت ممثلة الاتحاد الدولي للاتصالات ببيان.
- ٣٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ببيان.
- ٣١ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلت ببيان ممثلة جمعية التنمية الدولية، وهي من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدة لدى المؤتمرات الدولية السابقة المعنية بتمويل التنمية.

جيم - اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية

- ٣٢ - عقد المنتدى أربعة اجتماعات مائدة مستديرة وزارية في إطار البند الفرعي (ج) (اجتماعات مائدة مستديرة وزارية) من البند ٢ من جدول الأعمال في جلساته من الأولى إلى الثالثة، المعقودة في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية من أجل تبادل السياسات الوطنية والتطورات المؤسسية دعماً لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، وكذلك التحديات المواجهة وتدابير الدعم الدولي اللازمة

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ١

٣٣ - عقد المنتدى في جلسته الأولى، المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل، اجتماع المائدة المستديرة ١، الذي تولت رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي رئاسته وإدارة النقاش فيه.

٣٤ - وعقب البيان الذي أدلت به الرئيسة، استمع الحضور إلى عروض قدمها المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة التالية أسماؤهم: نيفين ميمبكا، مفوض التعاون والتنمية على الصعيد الدولي في المفوضية الأوروبية؛ وسحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي في مصر؛ ومحمد عاصم، وزير خارجية ملديف؛ وأوليكساندر دانييلوك، وزير مالية أوكرانيا؛ وكارين فينكيلستون، نائبة الرئيس لشؤون الشركات والاتصالات والتوعية بالمؤسسة المالية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي؛ ونوربيرت بارثلي، وزير الدولة للشؤون البرلمانية لدى الوزير الاتحادي للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ألمانيا؛ وسومتشث إينثاميث، نائب وزير الصناعة والتجارة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٣٥ - وأدلى أيضاً ببيانات المحاورون التالية أسماؤهم: إيليسا غولبيرغ، مساعدة نائب الوزير لشؤون السياسات الاستراتيجية بوزارة الشؤون العالمية في كندا؛ ويو فينوبست، المدير العام المساعد ورئيس إدارة التعاون العالمي بوكالة التنمية والتعاون في سويسرا؛ ومفو باركس تاو، رئيس منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة؛

٣٦ - وفي جلسة التفاوض التي تلت ذلك، أدلى ممثل السلفادور ببيان.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٢

٣٧ - عقد المنتدى في جلسته الثانية، المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل، اجتماع المائدة المستديرة ٢، الذي تولت رئاسة المجلس رئاسته وإدارة النقاش فيه.

٣٨ - وعقب البيان الذي أدلت به الرئيسة، استمع الحضور إلى عروض قدمها المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة التالية أسماؤهم: بامبانغ ب. س. برودجونغورو، وزير تخطيط التنمية الوطنية في إندونيسيا؛ وخوريلباتار تشيميد، وزير مالية منغوليا؛ وتيريزا ريبيرو، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال. وأولريكا مودير، وزيرة الدولة للتعاون الإنمائي في السويد؛ وليو زمنين، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومحمد خزاعي، نائب وزير الشؤون الاقتصادية ورئيس منظمة الاستثمار والمساعدة الاقتصادية والتقنية في جمهورية إيران الإسلامية.

٣٩ - وأدلى أيضاً ببيانات المحاورون التالية أسماؤهم: كايولا أغنيس سيامي، الأمينة الدائمة في وزارة التجارة والصناعة في زامبيا؛ وسرجيو لوندونيو زوريك، مدير عام الوكالة الرئاسية للتعاون والقائم بأعمال عمدة مدينة كارتاخينا، كولومبيا؛ ورعي ريو، الرئيس التنفيذي للوكالة الفرنسية للتنمية.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٣

٤٠ - عقد المنتدى في جلسته الثالثة، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل، اجتماع المائدة المستديرة ٣، الذي تولت رئاسة المجلس رئاسته وإدارة النقاش فيه.

- ٤١ - وعقب البيان الذي أدلت به الرئيسة، استمع الحضور إلى عروض قدمها المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة التالية أسماؤهم: أبو المعال عبد المحيط، وزير مالية بنغلاديش؛ ومصطفى مستور، وزير اقتصاد أفغانستان؛ ورجيس إيمونغولت، وزير الاقتصاد والتخطيط وإعداد برامج التنمية المستدامة في غابون؛ وباتير بازروف، وزير المالية والاقتصاد في تركمانستان؛ وفايو كانكروك، أمين السياسات الاقتصادية في وزارة المالية في البرازيل؛ وأداسو نيببي، وزير الدولة لشؤون المالية والتعاون الاقتصادي في إثيوبيا.
- ٤٢ - وأدلى أيضا ببيانات المحاورون التالية أسماؤهم: فاينو رينارت، وكيل وزارة خارجية إستونيا؛ ونويل غونزاليس سيغورا، مدير عام التخطيط والسياسات في وكالة التعاون الدولي من أجل التنمية في المكسيك؛ وليدي ناكبيل، منسقة حركة يوبيل جنوب آسيا والمحيط الهادئ المعنية بالديون والتنمية.
- ٤٣ - وفي جلسة التحاور التي تلت ذلك، أدلى ببيان ممثل الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، وهي إحدى المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدة لدى المؤتمرات الدولية السابقة المعنية بتمويل التنمية.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري رقم ٤

- ٤٤ - عقد المنتدى أيضا في جلسته الثالثة، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل، اجتماع المائدة المستديرة ٤، الذي تولت رئيسة المجلس رئاسته وإدارة النقاش فيه.
- ٤٥ - وعقب البيان الذي أدلت به الرئيسة، استمع الحضور إلى عروض قدمها المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة التالية أسماؤهم: جورج غيان - بافور، وزير التخطيط في غانا؛ وهاديراتو روسين كوليبالي، وزيرة الاقتصاد والمالية والتنمية في بوركينا فاسو؛ ومحمد عثمان سليمان الركابي، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في السودان؛ وفيض الدين قهارزاده، وزير مالية طاجيكستان؛ و ب. أ. شيناماسا، وزير المالية والتنمية الاقتصادية في زمبابوي؛ وينس فروليتس هولت، وزير الدولة في وزارة خارجية النرويج؛ وباري إيمانويل رافاترولازا، وزير الدولة في وزارة الخارجية والمسؤول عن التعاون الإنمائي في مدغشقر.
- ٤٦ - وأدلى أيضا ببيانات المحاورون التالية أسماؤهم: نيم دورجي، الأمين في وزارة مالية بوتان؛ وميغيل أنجيل موير، أمين التخطيط وإعداد البرامج في مكتب رئيس غواتيمالا. ومايكل بالدينجر، رئيس الاستثمار المستدام والاستثمار المؤثر في مؤسسة UBS.
- ٤٧ - وفي جلسة التحاور التي تلت ذلك، أدلى ببيانين ممثلا الهيئة الدولية للخدمات العامة وشبكة العدالة الضريبية في أفريقيا، وهما من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدة لدى المؤتمرات الدولية السابقة المعنية بتمويل التنمية.

دال - اجتماعات المائدة المستديرة المواضيعية ومناقشات الخبراء وجلسات التحاور

- ٤٨ - عقد المنتدى خمسة اجتماعات مائدة مستديرة مواضيعية وحلقتي نقاش للخبراء في إطار البند الفرعي (د) (اجتماعات مائدة مستديرة مواضيعية ومناقشات للخبراء وجلسات تحاور) من البند ٢ من جدول الأعمال في جلساته من الخامسة إلى الثامنة، المعقودة يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية ألف: الموارد العامة المحلية

٤٩ - عقد المنتدى في جلسته الخامسة، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل، اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية ألف، بشأن الموارد العامة المحلية (مجال العمل ألف من خطة عمل أديس أبابا)، الذي ترأسته نائبة رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (سانت فنسنت وجزر غرينادين)، وأدار النقاش فيه ليونس نديكومانا، أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد ومدير برنامج السياسات الإنمائية الأفريقية في جامعة ماساتشوستس في أمهرست.

٥٠ - وعقب البيانين اللذين أدلت بهما الرئيسة ومدير النقاش، استمع الحضور إلى عروض قدمها المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة التالية أسماؤهم: أرماند رولاند بيير بيوندي، عمدة واغادوغو ورئيس اتحاد بلديات بوركينا فاسو؛ ودوريس أكول، المفوضة العامة لهيئة الإيرادات الأوغندية؛ وناتاليا أريستيزابال مورا، نائبة رئيس لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛ وفيتور غاسبار، مدير إدارة الشؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي.

٥١ - وأدلت ببيان أيضا المحاور الرئيسية توفى ماريا ريدينند، المديرية المسؤولة عن السياسات وأنشطة الدعوة في مجال العدالة الضريبية في الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية والتحالف العالمي من أجل العدالة الضريبية.

٥٢ - وفي جلسة التحوار التي تلت ذلك، أدلى ببيانات ممثلو كوبا، وبلجيكا، وجمهورية إيران الإسلامية.

٥٣ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المنظمة الترويجية للمعونة الكنسية، والحفل والشبكة الأفريقيين المعنيين بالديون والتنمية، ومؤسسة جستوس للشؤون الجنسانية ومكافحة انتقال العدوى بفيروس نقل المناعة البشرية (Soropositividade, Comunicação e Género)، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس أو معتمدة لدى المؤتمرات الدولية السابقة المعنية بتمويل التنمية.

اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية باء: المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

٥٤ - عقد المنتدى في جلسته الخامسة، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو، اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية باء بشأن المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية (مجال العمل باء من خطة عمل أديس أبابا)، الذي ترأسته نائبة رئيسة المجلس (سانت فنسنت وجزر غرينادين)، وأدارت النقاش فيه دورين شاهناز، المؤسسة والرئيسة التنفيذية لمؤسسة تبادل الاستثمارات المؤثرة في سنغافورة.

٥٥ - وعقب البيانين اللذين أدلت بهما الرئيسة ومديرة النقاش، استمع الحضور إلى عروض قدمها المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة التالية أسماؤهم: ماكوتو غودا، ممثل شركة نيبون لوقود الديزل الأحيائي في اليابان؛ وكارين ستينمار، رئيسة شؤون الاستدامة في مجموعة فولكسيمان في السويد؛ وبول كوري، رئيس موظفي الاستثمار في مصرف التنمية للجنوب الأفريقي؛ وياروسلاف ليسوفوليك، مدير عام البحوث وكبير الاقتصاديين في مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي.

٥٦ - وأدلى ببيان أيضا المحاور الرئيسي بيتر باكفيس، مدير مكتب واشنطن للاتحاد الدولي لنقابات العمال/الاتحادات العالمية.

٥٧ - وفي جلسة التحوار التي تلت ذلك، أدلى ممثلا بنغلاديش واليابان ببيانات.

اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية جيم: التجارة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٥٨ - عقد المنتدى في جلسته السادسة، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل، اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية جيم بشأن التجارة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات (بمجال العمل دال وزاي من خطة عمل أديس أبابا)، الذي ترأسته رئيسة المجلس وأدارت النقاش فيه فيريلي فاندويرد، مديرة السياسات لسلسلة المؤتمرات العالمية للعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٥٩ - وعقب البيانين اللذين أدلت بهما الرئيسة ومديرة النقاش، استمع الحضور إلى عروض قدمها المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة التالية أسماؤهم: مارك هندرسون، ممثل للمديرية العامة للتجارة في المفوضية الأوروبية؛ ومحمد ح. ع. حسن، رئيس مجلس إدارة بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً؛ وآيك هوي ليم، مدير شعبة التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية؛ وشاميك سيريماي، مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد؛ وسوكتي داسغوبتا، رئيسة فرع سياسات العمالة وأسواق العمل في منظمة العمل الدولية؛ ورايغا سينغوبتا، كبيرة الباحثين في شبكة العالم الثالث.

٦٠ - وفي جلسة التفاوض التي تلت ذلك، أدلى ممثلاً بلجيكا والمكسيك ببيانين.

٦١ - وأدلت بيان أيضاً ممثلة مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية، وهو من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدة لدى المؤتمرات الدولية السابقة المعنية بتمويل التنمية.

اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية دال: التعاون الإنمائي الدولي

٦٢ - عقد المنتدى في جلسته السابعة، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل، اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية دال بشأن التعاون الإنمائي الدولي (بمجال العمل جيم من خطة عمل أديس أبابا)، الذي ترأسه نائب رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (بلجيكا)، وأدار النقاش فيه الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الخبراء الاقتصاديين بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٦٣ - وعقب البيانين اللذين أدلت بهما الرئيسة ومدير النقاش، استمع الحضور إلى عروض قدمها المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة التالية أسماؤهم: أليماتو زونغو - كابوري، مديرة التنسيق وفعالية المعونة والتنمية في وزارة الاقتصاد والمالية والتنمية في بوركينا فاسو؛ وعبد الله مار ديبه، المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب السياسات والدعم البرنامجي التابع له؛ وخورخي موريرا دا سيلفا، مدير مديريةية التعاون الإنمائي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وكيلبارتي راماكريشنا، رئيس التخطيط الاستراتيجي في الصندوق الأخضر للمناخ؛ ولوت شو - زيبيل، رئيسة مجموعة قطاعات التمويل في مصرف التنمية الآسيوي؛ وريجيس مارودون، المستشار الخاص المعني بالنادي الدولي لتمويل التنمية في الوكالة الفرنسية للتنمية.

٦٤ - وفي جلسة التفاوض التي تلت ذلك، أدلى ممثلاً جورجيا وكوبا ببيانين.

٦٥ - وأدلى بيان أيضاً ممثل شبكة حقيقة المعونة في أفريقيا (Reality of Aid Africa)، وهي إحدى المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدة لدى المؤتمرات الدولية السابقة المعنية بتمويل التنمية.

اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية هاء: الديون والمسائل العامة

٦٦ - عقد المنتدى في جلسته السابعة، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل، اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية هاء بشأن الديون والمسائل العامة (مجالا العمل هاء وواو من خطة عمل أديس أبابا)، الذي ترأسته رئيسة المجلس وأدارت النقاش فيه ماريلو أوي، مديرة فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون المالية الدولية والتنمية.

٦٧ - وعقب البيانين اللذين أدلت بهما الرئيسة ومديرة النقاش، استمع الحضور إلى عروض قدمها المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة التالية أسماؤهم: مامي ميزوتوري، الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث؛ وجيليان جولاه، رئيس العمليات في مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي؛ وعظيمة آدم، المبعوثة المعنية بشؤون تمويل التنمية والحفاظة السابقة لهيئة النقد في ملديف؛ وريتشارد كوزول - رايت، مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد؛ ومارك فلانانغان، المدير المساعد لإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي ورئيس شعبة سياسات الدين التابعة لها.

٦٨ - وأدلى ببيان أيضا المحاور الرئيسي كافالجيت سينغ، مدير مؤسسة مادهيام في الهند.

٦٩ - وفي جلسة التفاوض التي تلت ذلك، أدلى ممثل الجمهورية الدومينيكية ببيان.

٧٠ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو جمعية التنمية الدولية، وحملة اليوبيل (Jubilee Campaign)، والشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس أو معتمدة لدى المؤتمرات الدولية السابقة المعنية بتمويل التنمية.

مناقشة الخبراء ١: تشجيع الاستثمار الأجنبي الموجه إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

٧١ - عقد المنتدى في جلسته الثامنة، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل، مناقشة الخبراء ١، بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي الموجه إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، التي ترأسها نائب رئيسة المجلس (بلجيكا) وأدار النقاش فيها.

٧٢ - وعقب البيان الذي أدلت به الرئيسة، استمع الحضور إلى عروض قدمها المشاركون في مناقشة الخبراء التالية أسماؤهم: كايولا أغنيس سيامي، الأمينة الدائمة في وزارة التجارة والصناعة في زامبيا؛ وكازي أمين الإسلام، الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية الاستثمارات في بنغلاديش؛ ومونا ب. ندولو، أستاذ في القانون بكلية الحقوق في جامعة كورنيل.

٧٣ - وأدلت ببيان أيضا المحاورة الرئيسية آيرين خان، المديرة العامة للمنظمة الدولية لقانون التنمية.

٧٤ - وفي جلسة التفاوض التي تلت ذلك، أدلى ممثل بنغلاديش ببيان.

مناقشة خبراء ٢: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٧٥ - عقد المنتدى في جلسته الثامنة، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل، مناقشة الخبراء ٢، بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي ترأسها نائب رئيسة المجلس (بلجيكا) وأدار النقاش فيها.

٧٦ - وعقب البيان الذي أدلت به الرئيسة، استمع الحضور إلى عروض قدمها المشاركون في مناقشة الخبراء التالية أسماءهم: كاثلين لاهي، أستاذة في كلية الحقوق بجامعة كوينز، كندا ومديرة شبكة العدالة الضريبية؛ ويولاندا مارتينيز لوبيز، أمينة التنمية الاجتماعية والبشرية في ولاية واهاك، المكسيك؛ وشاهراه رازاني، رئيسة البحوث والبيانات في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٧٧ - وفي جلسة التحاور التي تلت ذلك، أدلت ببيان ممثلة منظمة المساواة بين الجنسين (Equidad de Género)، وهي إحدى المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس أو المعتمدة لدى المؤتمرات الدولية السابقة المعنية بتمويل التنمية.

رابعاً - اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي

٧٨ - نظر المنتدى في البند ٣ من جدول الأعمال (اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي) في جلسته الرابعة، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٧٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بيان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة بصفته ميسراً لمشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، الذي كان معروضاً على المجلس في الوثيقة E/FFDF/2018/L.2.

٨٠ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيانات ممثلو كل من الاتحاد الأوروبي (باسم دوله الأعضاء وألبانيا، والبوسنة والمهرسك، وليختنشتاين، والجزيل الأسود، والنرويج، وصربيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وكذلك أستراليا، وكندا، والمكسيك، ونيوزيلندا)، والولايات المتحدة الأمريكية، ومصر (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) والمكسيك وسويسرا.

٨١ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المنتدى مشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي وطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يحيله إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد تحت رعاية المجلس (انظر الفرع أولاً أعلاه).

خامساً - اعتماد التقرير

٨٢ - نظر المنتدى في البند ٤ من جدول الأعمال (اعتماد التقرير) في جلسته الثامنة، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٨٣ - وفي الجلسة نفسها، وافق المنتدى على مشروع تقريره (E/FFDF/2018/L.1) وطلب إلى الأمانة العامة أن تقوم، بالتشاور مع رئيسة المجلس، بإبجاز التقرير، لتقديمه إلى المجلس.

سادساً - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٨٤ - عُقد في المقر، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، اجتماع منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٨، عملاً بالفقرات ١٣٠ إلى ١٣٢ من

- خطة عمل أديس أبابا والاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي لمنتدى عام ٢٠١٧. وعقد المنتدى جزءاً وزارياً في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨ وجزءاً مخصصاً للخبراء في ٢٥ و ٢٦ في نيسان/أبريل ٢٠١٨.
- ٨٥ - وفي الجلسة الأولى، التي عقدت في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، افتتحت المنتدى ماري شاتاردوفا، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تشيكي)، وأدلت ببيان.
- ٨٦ - وفي الجلسة نفسها، ألقى ميروسلاف لايتشاك (سلوفاكيا)، رئيس الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، كلمة أمام المنتدى.
- ٨٧ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، تابع المنتدى رسالة بالفيديو من الأمين العام.
- ٨٨ - وفي الجلسة الأولى أيضاً، أدلت نائبة الأمين العام ببيان.
- ٨٩ - وفي الجلسة نفسها، استمع المنتدى إلى كلمة رئيسية ألقاها دونالد كايروكا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق السلام.
- ٩٠ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، استمع المنتدى إلى كلمة خاصة ألقاها سلطان بن سعد المريخي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر، بشأن رسائل الدوحة للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ٩١ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أبلغت رئيسة المجلس المنتدى أن نواب رئيسة المجلس لدورة عام ٢٠١٨ سيتولون، في غيابها، رئاسة جلسات المنتدى.
- ٩٢ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، استمع المنتدى إلى بيانات عن الاتجاهات والآفاق العالمية لتمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك منظورات من تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠١٨ قدمها المشاركون التالية أسماؤهم: ليو زغين، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات؛ وروبرتو أزيغيدو، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية (عن طريق رسالة فيديو)؛ وأشيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وموخيسا كيتويي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وتاو جانغ، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي؛ ومحمود محيي الدين، النائب الأول لرئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والعلاقات مع الأمم المتحدة، والشراكات؛ وشمشاد أختار، الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (باسم اللجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة).
- ٩٣ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أطلقت نائبة الأمين العام الصندوق المشترك لتمويل خطة عام ٢٠٣٠ وأدلت ببيان. وأدلى بيان أيضاً كل من نيفن ميمبكا، مفوض التعاون والتنمية على الصعيد الدولي بالمفوضية الأوروبية؛ وأولريكا مودير، وزيرة الدولة للتعاون الإنمائي في السويد؛ ولويس تيخادا، مدير وكالة التعاون الإنمائي الدولي في إسبانيا؛ وفالنتين روغواييزا، الممثلة الدائمة لرواندا لدى الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ممثلي سويسرا، والنرويج، وأيرلندا.

باء - جدول الأعمال

- ٩٤ - اعتمد المنتدى في جلسته الأولى، المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، جدول أعماله المؤقت على النحو الوارد في الوثيقة E/FFDF/2018/1. وفي ما يلي نص جدول الأعمال:
- ١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
 - ٢ - متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
 - (أ) الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛
 - (ب) مناقشة عامة؛
 - (ج) اجتماعات مائدة مستديرة وزارية؛
 - (د) اجتماعات مائدة مستديرة مواضيعية ومناقشات للخبراء وجلسات تحاور.
 - ٣ - اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي.
 - ٤ - اعتماد التقرير.

جيم - النظام الداخلي

- ٩٥ - وافق المنتدى في جلسته الأولى، المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، بناء على اقتراح رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تشيكييا)، على أن يطبق على جلسات المنتدى النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ و ١٩٢/٧٠ و ٢١٧/٧١ و ٢٠٨/٧٢، وكذلك أي مقررات يتخذها المجلس، وعلى أنه في حالة حدوث أي تعارض بين النظام الداخلي والأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية ومقررات المجلس، تكون الأسبقية لقرارات الجمعية ومقررات المجلس.

دال - الحضور

- ٩٦ - حضر المنتدى ممثلون عن ٩٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة والاتحاد الأوروبي. وحضره أيضا ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى وممثلون عن منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال التجارية. وستصدر قائمة المشاركين باعتبارها الوثيقة E/FFDF/2018/INF/2.

هاء - الوثائق

- ٩٧ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على المنتدى في مرفق هذا التقرير.

واو - اختتام المنتدى

- ٩٨ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل، أدلت رئيسة المجلس بملاحظات ختامية وأعلنت اختتام منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٨.

المرفق

الوثائق

الرمز	العنوان أو الوصف
E/FFDF/2018/1	جدول الأعمال المؤقت
E/FFDF/2018/2	مذكرة من الأمين العام بشأن تمويل التنمية: التقدم والآفاق
E/FFDF/2018/L.1	مشروع التقرير
E/FFDF/2018/L.2	مشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي تقدمه رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تشيكييا) على أساس مشاورات غير رسمية: متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
E/FFDF/2018/INF/1	مذكرة إعلامية أعدها رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الترتيبات المتخذة لعقد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٨
E/FFDF/2018/INF/2	قائمة المشاركين